الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/L.22

Distr.: Limited
28 August 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026

البند 5 من جدول الأعمال

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: العواصف الرملية والترابية

مشروع مقرر مقدم من رئيس اللجنة الجامعة

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يلاحظ المقررات 31/م أ–13، و25/م أ–14، و26/م أ–15، و27/م أ–16،

وإذ يلاحظ أيضاً إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة 21/2 و10/4 و7/6، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 195/70 و219/71 و225/72 و237/73 و226/74 و222/75 و211/76 و171/77 و158/78 و212/79 و143/80،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت الفترة 2025–2034 عقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية بموجب القرار 314/78،

وإذ يلاحظ أن العواصف الرملية والترابية تمثل تحدياً عالمياً يتزايد تواتره وشدته ومدته في بعض المناطق، مع ما يترتب على ذلك من آثار في مجالات عدة من بينها البنية التحتية والنقل والاتصالات والزراعة والنظم الإيكولوجية والصحة البشرية، فضلاً عن الآثار العابرة للحدود التي تتطلب تعاوناً تقنياً وعلمياً دولياً،

وإذ يدرك أن الاستجابات الفعالة لإدارة العواصف الرملية والترابية يجب أن تتناول كلاً من (1) المصادر الطبيعية، من حيث التخفيف من المخاطر، والتكيف، والاستجابة، والتعافي للمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والقطاعات الاقتصادية المتضررة؛ و(2) المصادر البشرية المنشأ، حيث يُعد منع هذه المصادر والحد منها من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية، شريطة توفر الموارد المالية والتقنية اللازمة للتصدي لهذه المصادر،

وإذ يعترف بأن الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والحراجة الزراعية وإعادة التحريج وغير ذلك من الممارسات القائمة على التجديد، فضلاً عن الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهُج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من أنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عناصر أساسية من الجهود الاستباقية الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية والتكيف معها وبناء القدرة على الصمود في وجهها،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي، بما في ذلك التعاون الطوعي في مجالات الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر والمعرفة العلمية وبناء القدرات، في إطار الاختصاصات المحددة للمؤسسات والاتفاقات ذات الصلة، مع تجنب الازدواجية والأعباء الإضافية المتعلقة بتقديم التقارير (أي الاستفادة من أوجه التآزر بين الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة)، وكذلك من خلال أدوات وآليات التنسيق الوطنية والإقليمية التي طُورت لتنفيذها،

وإذ يؤكد أهمية الحوار بين الأوساط العلمية ومقرري السياسات للمساهمة في وضع المزيد من التوجيهات والاستراتيجيات الطوعية للتصدي للعواصف الرملية والترابية، بما في ذلك إنشاء وتعزيز الرصد الموقعي لمناطق المنبع وأنظمة الإنذار المبكر، إلى جانب جمع البيانات والتقييم العلمي،

وإذ يرحب بتحديث حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، بما في ذلك '1' الوحدة المنقحة المتعلقة بالكشف عن المصادر وإضافة قائمة قابلة للبحث تضم ممارسات إدارة المصادر، باعتبار ذلك خطوات مهمة إلى الأمام في نشر النهج والأساليب القائمة على المعارف؛ فضلاً عن '2' إرشادات عملية وأدوات لإدارة العواصف الرملية والترابية بمزيد من الفعالية،

وإذ يرحب أيضاً بالتقدم المحرز في وضع مبادرة التنفيذ العالمية بشأن العواصف الرملية والترابية،

وإذ يحيط علماً بمبادرة الإنذار المبكر الدولية بشأن العواصف الرملية والترابية، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الرياض عام 2024، دعماً لعقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية 2025–2034،

وإذ يرحب مع التقدير بالمساهمات التي وردت لدعم تنفيذ المبادرة الدولية للإنذار المبكر بالعواصف الرملية والترابية من خلال الصندوق الاستئماني لنظام الإنذار بالعواصف الرملية والترابية وتقييمها التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية،

وإذ يحيط علماً بالمبادرة الأقاليمية لمكافحة العواصف الرملية والترابية في غرب آسيا، التي تُنفَّذ بدعم من مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فضلاً عن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر،

1- يحث الأطراف، حسب الاقتضاء، ووفقاً للظروف والأولويات والاحتياجات والتشريعات الوطنية، على ما يلي:

(أ) زيادة اتساق السياسات والتنسيق القطاعي من أجل معالجة مصادر وآثار العواصف الرملية والترابية بفعالية أكبر، لا سيما من خلال تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج متكاملة لإدارة الأراضي تجذب الموارد التقنية والمالية اللازمة، بما في ذلك الاستفادة من حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية؛

(ب) تمتين منتديات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات الإقليمية التي تعالج العواصف الرملية والترابية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بوسائل من بينها رصد المناطق التي تشكل مصدراً لها والتخفيف بقدر أكبر من آثارها السلبية، مع مراعاة طابع الآثار الإقليمي ودون الإقليمي والاهتمام على وجه الخصوص بإشراك الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مع إيلاء الاعتبار للنساء والفتيات؛

(ج) تعزيز جهودها لتحسين فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتباينة للعواصف الرملية والترابية على السكان، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، ولا سيما من خلال تصنيف البيانات ذات الصلة، ووضع المؤشرات المقابلة لها عبر مكاتبها وأنظمتها الوطنية للإحصاء، حسب الاقتضاء.

2- *يدعو* ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية والمؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف والوكالات والمنظمات التقنية والمؤسسات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان الأطراف المصدر والبلدان الأطراف المتضررة لتصميم سياسات وخطط عمل وطنية وإقليمية وتنفيذها، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، من أجل مواجهة العواصف الرملية والترابية المرتبطة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحقيق أهدافها الطوعية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي؛

3- *يطلب* إلى الأمانة والآلية العالمية، كل في إطار ولايته، ورهناً بتوافر الموارد، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التعاون مع كيانات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، في إطار ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء المعنيين الآخرين والجهات المانحة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، من أجل مواصلة تطوير وتنفيذ المبادرة العالمية للتنفيذ بشأن العواصف الرملية والترابية؛

(ب) مواصلة تحديث وتحسين حزمة أدوات معالجة مسألة العواصف الرملية والترابية، بطرق منها توطيد التعاون مع الأوساط العلمية والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

(ج) مواصلة أنشطة الدعوة والتوعية وأنشطة الاتصال ذات الصلة في إطار عقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية (2025-2034)؛

(د) التعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ونظامها للإنذار بالعواصف الرملية والترابية وتقييمها، ودعم تنفيذ المبادرة الدولية للإنذار المبكر بالعواصف الرملية والترابية؛

4- *يطلب أيضاً* إلى الأمانة والآلية العالمية أن تقدما، في حدود الأنشطة المنوطة بهما بموجب الاتفاقية، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة عشرة.